# اثر الحراك العربي على النظام الإقليمي

م.د. بهاء عدنان السعبري(*)

**الملخص:**

تشهد منطقة الشرق الأوسط عدداً كبيراً ومتوالياً من الأزماتالمترابطة والتي تجعل من أمكانية التوصل إلى حلول أمر صعب بسبب تعدد الأسباب الدافعة إليها واختلاف مناشئها ومن ثم تجعل من إمكانية احتوائها بعد ذلك امرأ صعباًو على مر التاريخ فان حالات عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط طالما كانت تفضيإلى نتائج سلبية بعد ذلك، لاسيما بعد الحروب والثورات والتي تكون ألسمه البارزة لها هو تحول جذري وحقيقي في السياسات توازنات القوى مما يجعل صعوبة التكهن مستقبل المنطقة ومن ثم بناء إستراتيجيةأمنية مستقرة يصبح امرأ غير ممكن، و هذا الأمر لاينعكس فقط على سياسات الدول فحسب وإنما حتى على المستوى الأكاديمي النظري فضبابية الصورة في المنطقة وحالات الاختلال التي تشهدها المنطقة تجعل من الصعوبة وضع أسس علميه أكاديمية لفهم الواقع العملي في المنطقة، فضلاً عن تغيير سمات الفاعلين سواء الإقليميينأم الدوليين واختلاف مستويات القوة في كل مرة يجعل المنطقة عرضه لحاله تقلب واختلال، ولذلك فان هذه الصورة تنطبق ألان في ظل حالة الثورات العربية التي شهدتها المنطقة وكيف يمكن أن تؤسس هذه الثورات التحولات جيو إستراتيجية في المنطقة.

Abstract

There are many crisis in the Middle East, That have different sources and motivations so that it difficult to be resolved. Historically all crisis of Middle East -especially after the wars and revolutions - has negative results and lead to radical change in balance of power, that means impossibility of building stable strategically security plan. however the foggy political situation is reflected on the academic fields because it difficult to build an academic bases in order to interpret the political situation in the region of Middle East .In addition the changing of regional and international players and the differences of levels of power in each crisis make the region susceptible for status of volatility and disruption. We can apply that complexity of political situations on the Arabic spring revolutions which could lead to new geostrategic change in the region.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة.

**المقدمة:-**

تشهد منطقة الشرق الأوسط عدداً كبيراً ومتوالياً من الأزماتالمترابطة والتي تجعل من أمكانية التوصل إلى حلول أمر صعب بسبب تعدد الأسباب الدافعة إليها واختلاف منشئها ومن ثم تجعل من إمكانية احتوائها بعد ذلك امرأ صعباًو على مر التاريخ فان حالات عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط طالما كانت تفضيإلى نتائج سلبية بعد ذلك، لاسيما بعد الحروب والحراك السياسي والتي تكون ألسمه البارزة لها هو تحول جذري وحقيقي في السياسات توازنات القوى مما يجعل صعوبة التكهن مستقبل المنطقة ومن ثم بناء إستراتيجيةأمنية مستقرة يصبح امرأصعباً،و هذا الأمر لاينعكس فقط على سياسات الدول فحسب وإنما حتى على المستوى الأكاديمي النظري فضبابية الصورة في المنطقة وحالات الاختلال التي تشهدها تجعل من الصعوبة وضع أسس علميه أكاديمية لفهم الواقع العملي في المنطقة، فضلاً عن تغيير سمات الفاعلين سواء الإقليميينأم الدوليين واختلاف مستويات القوة في كل مرة يجعل المنطقة عرضه لحاله تقلب واختلال، ولذلك فان هذه الصورة تنطبق ألان في ظل حالة الثورات العربية التي شهدتها المنطقة وكيف يمكن أن تؤسس هذه الثورات التحولات جيو إستراتيجية في المنطقة .

**١ – فرضية البحث:** تسعى هذه الدراسة إلىإثبات فرضية مفادها إن الثورات التي تمر بها المنطقة العربية سوف تترك عدم استقرار على الساحة السياسية في المستقبل و لذلك لابد من فهم هذه التحولات لفهم التطورات التاريخية لمستقبل المنطقة.

**٢ – قضايا البحث:** يسعى البحث إلى دراسة مجموعة قضايا تتعلق بالواقع العربي و المتمثلة بالتحولات الداخلية في البلدان العربية و انعكاسها على مستقبل المنطقة و كيف سيساهم ذلك في إعادة تشكيل المنطقة من جديد.

**٣ –إشكالية البحث** : يسعى البحث إلى دراسة مشكلة عدم الاستقرار الداخلي و الحراك العربي و انعكاسها على استقرار البيئة الأمنية في الشرق الأوسط من خلال دراسة متغيرات الموضوع و المؤثرة في تكوينه لفهم انعكاساته المستقبلية .

**٤ – منهج البحث:** اعتمد البحث على مجموعة مناهج و لكن أهما المنهج التحليلي لاعتماد الباحث على تحليل المعلومات و دراسة المتغيرات لفهم الواقع، و كذلك تم

الاعتماد على منهج الاستشراف المستقبلي لبناء سيناريوهات لمستقبل المنطقة في ظل هذا الواقع.

ولذلك فالأول:الدراسة تحاول أن تحدد صورة التحولات التي شهدتها الدول واثر ذلك على الاستقرار والبيئة الأمنية في المنطقة من خلال استخدام المناهج العلمية الأكاديمية والتي تقودنا بالنهاية إلى وضع الاستنتاجات و استشراف المستقبل، وذلك قسم البحث إلى مبحثين يتناول الأول حالات التحول الداخلي التي شهدتها الدول العربية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط و إفرازات هذه التحول لاسيما الصعود الإسلامي للسلطة ودوره البارز للحياة السياسية ومن ثم تناول المبحث الثاني تأثير هذه التحولات على النظام الإقليمي من خلال تعرضه للتحديات الإقليميةو إخلالها لتوازنات القوى وبعد ذلك محاولة استشرف مستقبل المنطقة في ظل المعطيات الحاضرة .

**المبحث الأول : الحراك العربي والتحولات الإستراتيجية:-**

بسبب الاولويات لتي يتسم بها الحراك عموماً لاسيما التي يقودها الشعب ضد الأنظمة السياسية فان حالات التغيير غالباً ماتشهد تحولات داخلية كبيرة ،أيأن انعكاس حالة التغيير يكون اكبر على الساحة الداخلية على اعتبار بأنها البيئة التي تدور بها الإحداث مباشرة مما يعني حدوث حالة تحول داخلي قد ينعكس مستقبلاً على سياسة الدول خارجية أو النظام الإقليمي بصورة عامة، فمثلاً شهدت إيران حالة تغيير داخلي كان الانعكاس الأولي على الساحة الداخلية ثم انعكس بعد ذلك على السياسة الخارجية والساحة الإقليمية وكثير من الحالات ، هذا التحول الداخلي يسببه حالة التغيير الجذرية والعنيفة التي شهدتها الدولة والرغبة بعد ذلك بنهج سياسة مغايرة عن السابقة مما يجعل حالة التغيير هي ألسمهاالأبرز.

ويمثل هذا الحراك والتغير بروز ظواهر على الساحة الداخلية لم تكن مألوفة مسبقاً مما يعني إمكانية تطور هذه الظاهرة وانعكاساتها الداخلية والخارجية سيكون ذات أهمية لهذه الدول فمثلاً الصعود السريع للتيارات الإسلامية وانهيار حواجز الخوف للشعوب العربية من الأنظمة الدكتاتوريةوإنهاء حالة الصمت كل هذه الظواهر المشتركة تترك اثر على النظام الإقليمي مستقبلاً .

**المطلب الأول : التحولات الداخلية-:**

يقول محمد عبد السلام الباحث في مجلة السياسة الدولية إن منطقة الشرق الأوسط شهدت بعد عام ٢٠٠٣ موجه عارمة من الصراعات تراوحت أنطقتها بين الإقليمية والداخلية فيما كانت هنالك ٩ صراعات إقليمية تسود كان هنالك ٤٠ صراع داخلياً توزعت هذه الصراعات الداخلية بين أزمات كامنة و أزمات قابلة للانفجار وكذلك صراعات مكشوفة. ويمكن أن نفهم من تزايد هذه النسبة للصراعات الداخلية بوجود حالة من عدم الاستقرار الداخلي رافقتأنظمتهاالازمات وضعف في البنى والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قادت أخيرإلى تفجر الحالة، وابرز مثال على ذلك هو إنالأسباب الحقيقية الدافعة لعمليات التغيير التي قادتها الشعوب العربية هي أسباب اقتصادية سياسية واجتماعية تجسدت في سوء الإدارةللأنظمة السياسية . وهذا الأمر يمكن إن ينذر بوجود حالة تحول داخلية على مستوى الدول لم تكن مسبوقة تجاه التعامل مع أنظمتها .

وتعزي ماري اوتاوي الباحثة في مركز كارينجي للسلام الدولي إن هذه التحولات بسببها الخطوات التي اتخذتها الدول العربية تجاه الداخل إذأنها لم تكن خطوات حاسمة وفعليه و أنها غالباً ماكانت سياسات داخلية لاسترضاء المواطنين وليس حل مشاكلهم، فمثلاً جاءت المنافع المادية الموجة للمواطنين بصورة ضعيفة وكذلكالإصلاحات السياسية الشكلية جاءت هذه الخطوات كسياسات أصلاحية لاحتواء الأزمات الداخلية،ألاأنها لم تكن مقنعة بالنسبة لشعوبها وتضرب اوتاوي مثالاً لذلك بضعف إجراءات الداخل في كل من المغرب و الأردن و أنها معدومة في دول الخليج أوأنها غير عملية مما يعني أنالكاتبة تشير لنقطة أساسيةوهيأن التحولات الداخلية هي ليست قضايا هامشية أوأنها حاجة يمكن مواجهتها بسياسات شكليه لابل أن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تقدمها هذه التحولات تستدعي حالة من التدخل الفعلي والحقيقي للاستجابة .

أن عدم الاستجابة للتحديات الداخلية سببها طبيعة الصراع بين الأنظمة القديمة والحديثة داخل المجتمعات التي شهدت ثورات وحالات رفض، وان تعدد عناصر القيادة التي ساهمت بالتغيير في الدول العربية كانت احد أهم مميزات التحولات الداخلية، هذا التعدد من شباب وحركات شبابية إلى مؤسسات المجتمع المدني ورجال الدين والحركات الإسلامية هذا التنوع، فضلاً عن دور العسكر ساهم بوجود إطراف داخلية متنوعة تعمل كل منها على إبراز

وجهه نظرها على حساب الأخرو التي توديإلى حالة من عدم الاستقرار، وهذا يدفع إلى حدوث صراعات سياسية على مستوى الداخل حيث تسعى كافة القوى إلى المنافسة وفرض نفسها على الساحة السياسة مما قد يؤدي إلىإسقاط الديمقراطية في بلدانها[٣] ولذلك يمكن القول احد أهمإشكال التحولات الداخلية هو التنوع من القوى القائدة للتغيير أو المشاركة في صناعته مما يعني ظهور قوى شبابيةأوإسلاميةأو عسكرية أو حتى مؤسساتية لم تكن قبل الثورات فاعله على الساحة السياسة، ويمكن إن يؤدي هذا الظهور إلىأن تصبح هذه القوى هي المؤثرة على سياسة بلدانها وإنها يمكن إن تجلب الاستقرار أو عدمه سواء الداخلي أوالإقليمي، ويقول الدكتور نصر محمد عارف أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، بان الحراك العربي قد انطلقت لأسبابواحدة في مضمونها ومتعددة في إشكالهاوأساليبها وان الحركات والقوى التي قادت التغيير لم تستطيع الالتزام بشعاراتها وأيدلوجيتها وخطابها السياسي، هذا التعارض قد يدفع بالنهاية إلى فشل هذه القوى في أدارة مؤسساًت الدولة في كل مفاصلها وان ظهور الأزمات السياسية هو احد سماتالأنظمة العربية[٤] .

ألاأن التحول الايجابي الذي قد نلحظه على المجتمعات العربية التي شهدت حالات التغيير أو المطالبة به هو إن هذه المجتمعات كان مأخوذ عنها بأنها حالة استثنائية عن التحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم وان العرب هم حاله خاصة لايمكن أن يشملهم التحول الديمقراطي لعدة أسباب منها طبيعية تكونهم الديني والأيدلوجي، فضلاً عن سياسة القمع التي تستخدمها الأنظمة ضد الشعوب المطالبة بالتغيير كانت احد الأسباب التي تمنع هذا الشعوب من محاولة التغيير أو التفكير بالديمقراطية ، هذه النظرة عن المجتمعات العربية بددتها الثورات العربية وان التكوين الديني ليس سنداً لتفسير قبول الشعوب العربية بالأنظمة الدكتاتورية[٥] . إيأن سياسة الرفض لحكم الدكتاتوريات و العمل على جلب الأنظمة الديمقراطية هي احد سمات التغيير التي اتسمت بها الدول العربية فحتى مع الأسباب الاقتصادية والوضع الاقتصادي المتردي للدول العربية و الذي كان احد الأسباب لقيام الحراك ،ألاأنهاأكدت حالة الرفض والسعي لتغيير الواقع، لاسيما وان الشباب هو من قاد في كثير من الدول جزء من مراحل الثورات ومقاومة النظام .

إن التحولات الداخلية للدول العربية لم تكن وليده الوقت الراهن وإنما ساهمت الأنظمة السياسية الحاكمة في إيجاد و تكريس جزء منها، انعكست داخل المجتمع بعد الثورات، فمثلاً التوترات الطائفية والعرقية و الاثنيةالتي عاشتها مصر، لم تكن حاضره بالصدفة وإنما ساهمت سياسات النظام السابقة في إيجادها حتى أنها شكلت بعد ذلك تحول في هوية الفرد وولائه لدولته مقابل الطائفة والعرق وأوجدت حالة من عدم الاستقرار[٦] .

يمكن أن تؤدي الثورات وصعود التيارات وأحزاب على حساب أخرإلى ظهور النزاعات والتوترات على المستوى الداخلي ، مما زاد في ظهور الأزماتالأمنية فقد شهدت الدول العربية التي عاشت حالات التغيير عدم استقرار امني ساهمت عدة عوامل في إيجاده فقد مثلت صوره تغيير الأنظمة وبقاء قوى مسانده ومؤيد للنظام السابق ، بقاء هذه القوى شكل عامل ضعف في بناء الدولة وفرض الاستقرار ، فضلاً عن أن الفهم الخاطئ والبدائي لمفهوم الديمقراطية وممارستها جلب حالة من عدم الاستقرار تجسدت في كثرة مطالب التغيير وإتباع سياسات متعددة بسبب تعدد القوى الموجودة على الساحة السياسية مما انعكس أخيراً على الجانب الأمني، لاسيما وان المؤسسات الأمنية ارتبطت سابقاً بالنظام كأشخاص وليس كمؤسسة مما جعل انهيار هذا النظام انهيار للمنظومة الأمنية في هذه الدول .

كشفت التحولات السياسية في الدول العربية عن ظهور فاعلين جدد من غير الدول على ساحات هذه الدول فهنالك ١٥ قوة تقريباً تتنازع في العراق – ٨ فصائل رئيسية في السودان،والأمر كذلك – ظهر في مصر – ليبيا – لبنان[٧] ، هذه الفصائل بدأت تظهر مطالبها إلى العلن بالحصول على امتيازات وحقوق لم تكن سابقاً قادرة على المطالبة بها.

وان ارتفاع مستويات الانحدار في ظل الأوضاع التي تعيشها هذه البلدان شكل تحديداًأساسياً وحقيقاًإمام هذه الدول في مواجهة هذه الإشكالات، مما قد يثبت فرضية أساسية بان هذه القوى ليست لديها القدرة على أدارة التحولات الداخلية في ظل هذا التطور للإحداث وبهذا الصدد يقول سمير رضوان وزير المالية المصريالأسبق،أن التحدي الرئيس في دول الحراك العربي هو أدارة عليه التحول في النظم والمؤسسات التي استقطبتها الدول وإحلال نظم وقيم جديدة تلبي طموحات الشعب من جهة وبالوقت نفسه توازن بين موارد الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لفرض حالة الاستقرار ، وهذا التوازن قد يكون

من الصعب تحقيقه في ظل ارتفاع سقف المطالب لقوى جديدة وحركات فاعله لم تكنموجودة قبل الثورة بذلك تشكل عامل ضغط على موارد الدولة[٨]ويذكر بول سالم الباحث في مركز كارينجي للسلام الدولي بان هنالك فكره راسخة منذ الحرب العالمية الثانية وهي أنإقامة الديمقراطية وجلبها بالقوة لن يكون نهاية الأمر ولكن يكون هنالك القدرة على ترسيخ هذه الديمقراطية والمحافظة عليها داخل المجتمعات التي شهدت التغيير[٩] ولذلك فان هذه الفكرة حسب بول سالم تجعل من التحولات الداخلية في البلدان العربية غير مكتملة وان هذه البلدان في بداية التحولات بحيث سوف نشهد حالات من التنافس والصراع وحتى الاقتتال من اجل فرض الإرادة من قبل طرف على حساب الأخر، وهو مايراه بعض المراقبين من صعود للتيارات الإسلامية في دول الربيع العربي قد يشكل محور جديد ضد القوى الأخرى التي ساهمت في الثورات ألاأن هذا الأمر يعتمد على طبيعة هذه الحركات والتيارات وكذلك على برنامجها السياسي وعقيدتها الأيدلوجيةمثلما حصل في مصر و تونس.

**المطلب الثاني : صعود التيارات الإسلامية:-**

كشفت التطورات التي شهدتها بلدان المنطقة العربية التي عاشت حالات التغيير عن بروز دور للقوى الدينية بصورة مكثفة على الرغم من معظم هذا البلدان هي في بدايات حالات التحول،إذ حول هذا الحراك التيارات الإسلامية من قوى اجتماعية سياسية محظورة في اغلب البلدان حولتها إلى قوى سياسية فاعله و قائده في بلدانها ذات ثقل ووزن سياسي مؤثر في العملية السياسية إيأنهاأظهرتوأبرزت هذه الثورات دور للتيارات الإسلامية ونقلتها من جهة المعارضة إلى جهة الحكم وصناعة القرار[١٠]، استند الصعود الإسلامي في الحياة السياسية إلى وجود بيئة اجتماعية حاضنة و داعمة له بسبب طبيعة المواقف للتيارات والأحزابالإسلامية ضد الأنظمة السياسية ومواقفها من الفساد الحكومي وانتشاره في مؤسسات الدولة، فضلاً عنإن هذه التيارات كانت دائماً تدعو إلىإزالة الفوارق الطبقية و الاجتماعية و إيجاد توزيع عادل للثروات مما جعل هذه الأطروحات تسبب خلاف عميق وحقيقي مع السلطة السياسية وبالمقابل زادت من شعبية هذه التيارات في أوساط المجتمع و شرائحه[١١] هذا الاحتقان الشعبي استفاد منه الإسلاميين ووظفوه في النهاية من اجل الوصول للسلطة والبروز بثقل على الساحة السياسية بفضل القاعدة والدعم الشعبي التي يتمتع بها .

تبرز نقطةجوهرية حول لماذا صعد التيار الإسلامي في هذا البلدان؟ ورغم تعدد الأسبابألاأنأهم سبب حقيقي يمكن رصده هو أنالأنظمة السياسية السابقة كانت أنظمة دكتاتورية مما يعنى أنها كانت تقمع كل الحركات المعارضة لها وتستخدم معها القوة بما فيها التيارات الإسلامية هذا القمع ولد حالة فراغ سياسي على الساحة العربية ولذلك لم يمكن هنالك بديل جاهز لاستلام السلطة بعد انهيار تلكالأنظمة، هذا الفراغ استغلته التيارات الإسلامية لصالحها اعتماداً على تاريخها السياسي ووسائلها الفكرية والأيدلوجية لبناء دعم جماهيري انتخابي جاء بها للسلطة بصورة ديمقراطية مثلما شاهدناه ي مصر قبل تغيير حكم الإخوان.

فضلاً عن إنالحراك العربي أزالت الغموض والتكتم المعروض من قبل الأنظمة السابقة عن التيارات الإسلامية وكذلك تحسين الصورة المشوهة التي رسمتها الأنظمة السابقة عن هذه التيارات وبما إنالأمريتعلق بانتخابات من اجل الوصول للسلطة، ولذلك حاولت التيارات الإسلامية لاسيما في مصر وتونس من تحسين صورتها إمام الشعب وكانت على استعداد لمراجعة الكثير من المواقف الفكرية و الأيدلوجية لها من اجل التكيف مع الواقع[١٢]و يرى الدكتور كمال السعيد المتخصص في الشؤونالإسلاميةأن البيئة اليوم يفرض على الإسلاميين تحديات كبيرة في عصر مابعد الحراك هذه التحديات في جزء منها يتعلق بالطريقة الديمقراطية التي وصلوا بها للسلطة مما يعني أن يكون هنالك انفتاح وحرية تعبير وتغير في التفكير الشعبي بضرورة أن يكون هنالك تمثيل يعبر عن رأي الشعب وليس القائد، فضلاً عن هذه التحديات فأن بعض التحديات تتجسد بالخبرة في إدارة مؤسسات الدولة التي لايتمتع بها الإسلاميون كونهم كانوا سابقاً يمثلون المعارضة فقط وهذا الأمر سوف يلقي عليهم أعباءإضافية[١٣].

إن الصعود الإسلامي في المجال السياسي واستلامه زمام القيادة في مصر وتونس قد يجعل هذه التيارات إمام تحديات هائلة تتعلق بطبيعتها وتكوينها الأيدلوجي والظروف والمتطلبات التي جلبها الحراك وفي مقدمتها الديمقراطية ، فهذه التيارات الإسلامية لديها تتحفظ على الديمقراطية في جزء منها وقد يرتفع هذا التحفظ ليصل إلى حد الرفض لكثير من المظاهر الديمقراطية بمفهومها الغربي، وهذا الأمريعد تحدي إمام هذه التيارات مايفرض عليهاإما

مواجهة هذا الواقع،أو التكييف معه من اجل منع فشل تجربتهم السياسية و إعطاءصورة مغايرة عنهم . ولكن إن مايثير التساؤل هنا هل ستبقى التيارات الإسلامية على هذا انهجأم تتغير بعد إن تستقر الأوضاع وتتجاوز أزمات نظامها السياسي وهل أن هذه الجماعات الإسلامية لديها القدرة على كسب ود الجميع وطمأنة الإطراف الداخلية والخارجية حول مستقبل سياستها ونهجها الأيدلوجي حال تسلمها السلطة ؟

يصف مارتن أنديك نائب الرئيس في معهد بروكنغز في محاضره لهحول تطورات الحراك العربي، يصف بان الصعود الإسلامي جاء وفق طريقة ديمقراطية وليس بسبب ثورة إسلامية، وان هذا الصعود الإسلامي قد يكون كرده فعل لسياسات الأنظمة السابقة وانه يجب إن تطغي الرؤية الإسلامية كنوع من أنواع القيادة للدول العربية لتجاوز القيم الكاريزمية والدكتاتورية التي كان يتمتع بها القادة السابقون[١٤] . ألاإن بعض الباحثين يروا بان هذا الصعود الإسلامي وأن جاء بصورة ديمقراطية ألا انه لايعبر عن صعود تيار إسلامي موحد فالتيارات الإسلامية هي مختلفة من حيث الفكر والقاعدة الشعبية وحتى الاختلاف في طبيعة الدولة الموجودة فيها وان التيارات السلفية في بعض البلدان أوالإخوانالمسلمين مثلاً في مصر هي أكثر تشدداً من التيار الإسلامي في تونس (النهضة التونسي ، الوسط المصري)[١٥] . وهذا يعني أن هنالك اختلاف في توجهات التيارات الإسلامية مما يعني تعدد الرؤى و التوجهات لسياسات التيارات الإسلاميةإذ تساهم الخصوصية وطبيعة أوضاع الدول التي يتواجدون بها تساهم ب رسم سياسات هذه التيارات وهذا الأمر قد ينعكس على سياستهم الداخلية ونظرتهم للديمقراطية وكيفية وتطبيقها ، وهذه التغييرات تجعل مارتن أنديك يقلل من أهمية صعود التيارات الإسلامية فهو يراها عملية تغيير سياسية وان الرغبة بالإصلاح السياسي والحراكالذي تشهده الدول العربية هي من اجل الديمقراطية و الإصلاح وليس من اجل صعود الإسلاميين[١٦]و لذلك رفض الشعب المصري حكم الإخوان و خرجوا بالمظاهرات لأنهمأدركوا هذه النقطة و هو إن التغيير من اجل الإصلاح و الديمقراطية و ليس من اجل صعود التيارات الإسلامية المتشددة.

يضيف بعض الباحثين بعض الأسباب التي تجعل من سياسة التيارات الإسلامية اقل تشدداً فهذه التيارات لم يكن لها دوراً أساسيا في قلب الأنظمة السياسية في مصر قبل التغيير

وتونس آو حتى ليبيا وان حركات الشباب والجماهير هي من قادت التغيير ، صحيح في مصر وتونس فازوا الإسلاميين بالانتخابات،إلاأنهم يدركون بأنهم قد فازوا ليس بسبب تحالفاتهم السياسية أوبرامجهم الأيدلوجية و إنما اعتماداً على قضايا محددة تتعلق بالتغيير وضرورة الإصلاح وقدرتهم على استمالة الشباب لهم ،أيأنهم استمدوا قوتهم من البيئة الحاضنة لهم وليس من قاعدة هم أوجدوها وان هذه القاعدة موجودة واحتضنتهم[١٧] و نرى انه في كلا الدولتين شهدا بعد ذلك حالات عدم الاستقرار، بسبب إدراك القوى التي قادت التغيير بان التيارات الإسلامية غير مقنعة بإداراتها للسلطة و إن التغيير لم يحقق أهدافه.

ولابد من الإشارةأن هذا الصعود الإسلامي لم يقتصر على دول الربيع العربي بمختلف توجهات هذه التيارات، فمثلاً نجد الإخوان المسلمين في مصر قوه صاعده استلمت السلطة بموجب انتخابات وكذلك نجد حركة النهضة في تونس التي تعود جذورها للإخوان المسلمين التي تمثل الأغلبية في النظام السياسي ونجد الإخوان كذلك في ليبيا عبر حزب العدالة والبناء ونجد الإخوان المسلمون في اليمن وسوريا موجودون أيضا ويدعمون عملية التغير في التيار السلفي موجود في مصر عبر حزب الثورة وموجود هذا التيار في تونس وليبيا في الرنتان وكذلك في اليمن في الائتلاف السلفي اليمني وفي سوريا أيضا فيما نجد التيار الثالث بعيد عن توجهات الإخوان السلفيين مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب الذي فاز في الانتخابات البرلمانية الأخيرة والحركة الإسلامية للتغيير وكذلك التجمع الإسلامي في ليبيا وحزب الوسط في مصر[١٨] رغم هذه التعددية للتيارات الإسلاميةألاإننا يمكن أن نلاحظ سيطرة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية على هذا الصعود و أن هذه التيارات تعد من حيث طبيعة فكرها وأيدلوجيتها تيارات متشددة ولذلك مايقلق البعض أن تنقلب هذه التيارات على الثورات وتحكم دولتها بطريقة متشددة مما يجلب عدم الاستقرار والتوافق في أدارة البلاد .

**المبحث الثاني : التحديات الإقليمية:-**

تشهد منطقة الشرقالأوسطجملة تحديات فرضت حالة من عدم الاستقرار والتغيير في البيئة الإقليمية للمنطقة وتعد ثورات الربيع العربي احد أهم التحديات التي فرضت نفسها على المنطقة مما ينذر بوجود تحولات جديدة سوف تنعكس على المنطقة،إذأنالتحول في السياسات وبناء استراتيجيات جديدة لدول المنطقة من خلال تغيير أنظمة الدول السياسية،

وهذا الأمر حسب وجه نظر الكثير من الباحثين سوف يجلب تحديات للمنطقة لان سياسات التحالف وبناء العلاقات سوف تبنى على وفق حالات التغيير وانه قد نشهد في النظام الإقليمي قيام تحالفات أو صراعات جديدة وفق رؤية صناع القرار، وان هذا الأمر لاينعكس فقط على دول المنطقة فمصالح الدول الكبرى والشراكات سوف تبنى هي الأخرى وفق التغييرات الجديدة،ألاأن مايمكن أن يؤكد بالتحديات الجديدة هي تحديات مضافة ولايمكن أن تلغي آو تحل الأزمات والصراعات في المنطقة، فمثلاً قضية السلام في الشرق الأوسط وتضارب المصالح ووجود فاعلين إقليميين ودوليين لهم مصالح متعددة في المنطقة أوإمكانية نشوب الصراعات تبقى هذه التحديات موجودة ولكن قد تدار بطريقةأخرى وبنظره مغايره وفق التحولات التي شهدتها المنطقة .

**المطلب الأول : الفاعلين الإقليمين وتوازن القوى:-**

بان واضحاً إن هنالك علاقة بين التحولات في الدول العربية و الاصطفافالإقليمي،إذ ساعدت المطالب الشعبية بالديمقراطية والإصلاحالسياسي بان تصبحأداه ووسيلة بيد الدولالإقليمية لغرض توظيفها بما يتناسب مع مصالحها الخارجية الأمر الذي يجعل من هذه الدول متحكمة بالتحركات الداخلية للدولالأخرى[١٩] ، ولأن النظام الإقليمي يشهد تنافس إقليمي ودولي من اجل الهيمنة وفرض النفوذ لذلك فأن إي تحولات تعدأما داعم أومعوق لتوازنات القوى الإقليمية، في ظل هذه التحولات يتجه العالم نحو بناء نظم إقليمية تكون هي الأساس في التفاعلات الدولية بحيث يتنبأ بعض الباحثين إن مستقبل العلاقات الدولية ستكون قائمة على أساسالأقاليم وليس على أساسأقطاب خاصة بعد نجاح التجربة الأوربية في بروز الاتحاد كقوة فاعله مبنية على أساس تكتل إقليمي، وهذا الأمر دفع القوى الفاعلة في أقاليمهاإلى محاولة بناء تكتلات إقليمية تكون هي الفاعلة فيها مثلما تفعل روسيا اليوم[٢٠] آو حتى تركيا في الشرق الأوسط ويرى الدكتور محمد السعيد إدريس الباحث في مركز الأهرامأن القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة تتمثل في تركيا و إيران و إسرائيل وان مواقف هذه القوى الإقليميةتجاه الحراك العربي جاء من اجل الحفاظ على مصالحها الإقليمية فقد تلاقت مواقف تركيا و إيران و إسرائيل في إدراك مدى التأثير وان هذه القوى اهتمت بما سوف تؤل إلى الثورات وكيف يمكن لتركيا مثلاً صياغة شكل التحالفات الجديد في المنطقة بما

يخدم مصالحها ويرى الكاتب بان تركيا تعمل أن تحافظ على مصالحها وان تكون حاضره في كل التفاعلات الإقليمية سابقاً و ألان[٢١] هذا التدخل التركي في الثورات العربية هدفه بالأساسأن تكون تركيا قوى فاعلة في الإقليم وان تعمل على الهيمنة الإقليمية دون بروز منافس إقليمي لاسيما وان دورها سوف يتحدد في المستقبل في ضوء مدى وثقل تفاعلها الإقليميألان وقدرتها على فرض رؤيتها حيال التغييرات العربية خاصة مايحصل في سوريا .

فيما ترى إيرانأن التغييرات العربية يمكن أن تؤثر على دورها الإقليمي وان تراجعها سيكون على حساب صعود قوى إقليميةأخرىأو تدخل دولي وعلى الرغم من أهمية الصعود للتيارات الإسلاميةألاأنإيرانتدركأن القوى الإسلامية الصاعدة لايمكن التحالف معها أو التعويل عليها للاختلافات الأيدلوجية والمذهبية بحيث تجد إيران صعوبة في دعم الاحتجاجات في البحرين مثلاً[٢٢] . وهذا بالمحصلة النهائية قد يجعل إيران تخسر حلفائها مثلما قد يحصل مع سوريا في المستقبل ، في حين يرى البعض إنالحراك العربي قد تساعد على إعادةإيرانإلى المنظومةالإقليمية وان إعادة بناء العلاقات مع الدول العربية مثل تونس ومصر ومحاولة تجنب الصراعات قد يدفع إلى التعاون ومن ثم تكون إيران حاضرة بصورة ايجابية ،ألاأن هذه الرؤية تعتمد على طبيعة التدخل الإيراني ومحاولة إبعاد الجانب الطائفي في دعم عمليات التغيير[٢٣] و نلاحظ هذا التحولالإيراني بعد تسلم روحاني للسلطة في إيران و مبادرات الانفتاح الخارجي ولذلك فأن مستقبل إيران كقوى إقليمية يعتمد على سياستها الإقليمية حيال التغييرات وكيفية بناء التحالفات فهي تدرك بان دخولها لمنظومة الشرق الأوسط كقوى فاعله و موازنة للدور التركي والإسرائيلي سيكون من خلال إطراف وقضايا المنطقة فسوريا وحزب الله وحماس ستكون احد الإطراف لبناء المصالح الإيرانية في المنطقة، فضلاً عن الواقع وطبيعة التوجه الإيرانيتجاه دول الخليج ودعم الجماعات المسلحة ،كل هذه المصالح سوف تصدم بمصالح قوى إقليميةمثل إسرائيل وتركيا وحتى السعودية فكل منها يسعى من اجل لعب دور فاعل في المنطقة مما يجعل التنافس ، ومد النفوذ الإقليمي هو السمة البارزة للمنطقة[٢٤] .

كذلك تدرك إسرائيلأن خطر الثورات العربية يتمثل في صعود التيارات الإسلامية مما تراه إسرائيل بأنه يعيد إلى المنطقة شكل جديد من الصراعات، لاسيما وان وصول الإسلاميين قد يدفعهم إلىأعادة شكل العلاقة ومعاهدات السلام معها، مما قد يولد تهديداً لأمن إسرائيل

ويرى اليمين المحافظ في إسرائيلأنأفضل طريقة لمواجهة القوى الصاعدة في المنطقة هو محاولة التمسك بالأراضيالإسرائيلية والعملبالوقت نفسه على تطوير ميزان القوى لديها لمواجهة أيتداعيات تفرضها طبيعة المنطقة لاسيما مع مصر[٢٥] وترى إسرائيلأن التحول الديمقراطي سيفضيإلى ولادة أنظمة سياسية جديدةستتبنى مشاريع نهضة وتكون اقرب لشعوبها ومطالبهم مما سيفرض تهديداً على الأمنالإسرائيل لاسيما وان هذه الأنظمة قد تعمل على بناء تحالفات جديدة .

وبالمحصلة النهائية فان القوى الإقليمية مثل تركيا وإيرانوإسرائيل تدرك بان الثورات العربية تستعمل على اختلال موازين القوى وبنفس الوقت تعمل هذه القوى على توظيف هذه الثورات لتعزيز مقومات القوى لديها وان لاتتأثر مصالحها بهذا التغيير فإيران وتركيا تريدان أن تكون هذه الثورات نقطة تحول إزاء نفوذها ومصالحها في المنطقة مع بعض التخوف لدى إيران من خسارة تحالفاتها لاسيما بعد التغيير . ألا أنها تسعى لبناء تحالفات جديدة وتركيا أيضا تريد أن تكون حاضرة في دول التغيير ( لاسيما سوريا) . ألاأنإسرائيل تدرك بأنها المتضرر الأكبر من هذه الثورات وماسيؤول أليه ميزان القوى الإقليمية .

أما القوى العربية فيرى فبعض الباحثون بان التغيرات في المنطقة العربية و ما نتج عنهامن تفاعلات قد أبرزت حاله التفكك للدول العربية، وقد تنهي هذه الثورات وجود نظام إقليميعربي، لاسيما وان اغلب وحدات المكونة (أي الدول العربية) بدأت تتعرض لخطر الانقسام من الصراعات الداخلية للدول العربية وتزايد مطالب الانفصال بدأت تكون واضحة في بعض الدول، وان الانشغال بالصراعات الداخلية و انعكاساتهاالإقليمية تجعل من الدول العربية غير فاعله في أي عملية توازن للقوى ، فضلاً عن ذلك فأن العلاقات العربية– العربية تشهد ضعفاً في بنيتها ولاتوجد هنالك رؤية مشتركة تجاه محيطها الإقليمي و حيال الأزمات التي يمر بها الإقليم[٢٦] ، مما يضعف موقفها ويجعلها غير قادرة على أدارة وحل ألازماتالإقليمية وبذلك تكون غير قادرة على القيادة لأنها لاتمتلك مقومات القوة المادية و المعنوية .

ويذهب بعض الباحثين ألاأنالحراك العربي هي جزء من نظرية الفوضى الخلاقة التي جاءت بها الولايات المتحدة من اجل إعادة بناء منطقة الشرق الأوسط الجديد وفق معاير وروى أمريكية وان إعادة بناء موازين القوى تستدعي أحداث التغييرات ألاأن هذا التغيير يجب

أن يكون مدروس وتحت السيطرة وانه من الضروري المرور بهذه المرحلة وصولاً إلى الهدف النهائي[٢٧] ، لذلك يرى البعض بان اختلال موازين القوى ستكون وارده وان ظهور قوى إقليمية فاعله ومهيمنة على المنطقة بدعم خارجي و تريد الولايات المتحدة إعادة ترتيب المنطقة وفق مصالحها التي تحددها إستراتيجيتها القومية، ولذلك قد نشهد صعوداً لقوى مثل تركيا تكون مقبولة إقليميا وقادرة على قيادة المنطقة بدعم أمريكي،أو قد نشهد صعود قوى عربية ليس بضرورة تمتلك القوى العسكرية فمثلاً تحاول قطر والسعودية لعب دور فاعل في الإقليم من خلال تدخلها في الدول العربية لفرض نفوذهما . فقطر استغلت الفراغ الاستراتيجي ووظفت بالوقت نفسه قدرتها الاقتصادية لفرض نفسها كدوله فاعله في الإقليم لتحقيق مصالحها الإقليمية، وبذلك يمكن أن نرى قطر حاضرة في معظم التفاعلات الإقليمية وهذا مايؤكد بان القوى الفاعلة لاتعتمد على حجمها ومساحتها بقدر ماتعتمد على تأثير أفعالها[٢٨] .

ويرى القطارنه رئيس معهد الطريق الثالث في عمان بأن قطر تحاول تأسيس دور لها في المنطقة حتى تصبح لاعب إقليمي رغم القيود المفروضة عليها والمتمثل بضعف قوتها العسكرية وكذلك المنافسة الإقليمية من بعض الدول ألاأنها اعتمدت على قوتها الدبلوماسية والاقتصادية و الإسلامية وكذلك تحاول أن تحصل على الدعم الدولي من قبل الولايات المتحدة والدول الأوربية من اجل دعم الشعب المنتفض في بعض الدول وكذلك دعم الحكومات و الأنظمة السياسية الجديدة ، لاسيما وان قطر تعد من الدول المستقرة نسبياً من الداخل مما يؤهلها لحيازة القوة الناعمة للتأثير الإقليمي[٢٩] . أما السعودية فهي تريد أن تكون دولة مؤثرة وقادرة على قيادة التغيير في المنطقة وتجسد الدور السعودي في دعم الأسرة الحاكمة في البحرين في مواجهة الاحتجاجات و أثبتت الخطوة السعودية بالدعم العسكري من خلال درع الجزيرة رغبة سعودية في عدم اختلال توازن القوى لاسيما وان الاحتجاجات البحرينية ارتبطت بإيران وهي أيضا تحاول منع انتقال حالات التغيير إلى منطقة الخليج العربي حتى يبقى الخليج قوة موحده[٣٠] .

ألاأن توازنات القوى في المنطقة شهدت تحولات بإخراج المنظمات العربية مثل جامعة الدول العربية آو مجلس التعاون الخليجي مقابل العمل الانفرادي للدول وهو مايؤكد حقيقة ثابتة بأن الدول الإقليمية تصر على حلفائها الدوليين لتغيير موازين القوى .

**المطلب الثاني : مستقبل النظام الإقليمي:-**

مع إنالحراك العربيلم يغير العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط بصورة جذرية رغم بعض التطورات والاختلال التي شهدتها المنطقة بسبب الحراك ، ومع ذلك فان مستقبل المنطقة يشهد حالة من عدم الاستقرار تتراوح بين الانتقال الناجح للدول التي شهدت حالات التغيير وفرض حالة من التعاون الإقليمي مستقبلاً،أو قد يشهد مستقبل المنطقة حروب داخلية و أهليه تنعكس على مستقبل الصراع والأزمات في المنطقة[٣١] ومع هذا فان التنبؤ بمستقبل النظام الإقليمي يصعب جداً لاسيما في ضوء التطورات الحاصلة على الساحةالإقليميةخاصة وان مخرجات هذه الثورات لم تكمل بعد حتى يمكن التنبؤ بمسار وشكل الصورة التي يكون عليها النظام الإقليمي .

وتدرك دول المنطقةأن النظام الإقليمي بصورته المجردة هو الظاهرةالمستقبلية في العلاقات الدولية وان العالم اخذ بالتكتل نحو الأقاليمإذأن توازن القوى العالمي ستقوده نظم إقليمية وليس دول منفردة وهذا الأمر يوجب نظام إقليمي فاعل قادر على فرض نفسه في الساحة الدولية لمواجهة التحديات والتهديدات الناشئة سواء الإقليميةأو الدولية . وهذا الأمر يحتاج إلى استقرار محلي و إقليمي حتى نشهد إقليما فاعلاً إذأن الاتحادات والتكتلات لايمكن أن تقدم نموذج فاعل دون أن تكون مستقرة ومؤثرة في إقليمها[٣٢] . وهذا الأمر ينطبق على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط .

ويرى بعض الباحثين بأن مستقبل النظام الإقليميمتجه نحو الصراعات وان ظواهر سلبية سيشهدها هذا النظام فظاهرة التقسيم والانفصال ستبرز في المنطقة نتيجة الصراعات الداخلية المتأثرة بالمتغيرات الخارجية والإقليمية تحديداً مثل سوريا والعراق وحتى السعودية — واليمن ويمكن لليبيا كذلك وأيضاقد يشهد مستقبل هذا النظام ظاهرة الصراعات الطائفة بكثرة وتكون الحروب ذات الصعبة الطائفة والقومية هي الأساس وان الاصطفاف الداخلي والإقليمي قد تكون على أساس طائفيأو عرقي[٣٣] . ويرى بعض الباحثين أن التحول

الديمقراطي وانعكاساته الداخلية ستجلب حاله من عدم الاستقرار الداخلي تجعل الدول مهتمة بسياستها الداخلية غير المستقرة على حساب تفاعلاتها الخارجية وان أعمال الشغب واندلاع ثورات مضادة قد تكون سمه بارزة على الساحة الإقليمية، هذا فضلاً عن مستقبل الصعود الإسلاميوآلية تفاعله مع المنظمات العربية فالسياسات التيارات الإسلامية غير واضحة العالم وان التكييف ألان قد يكون تكتيكي لعبور مرحلة حرجه وان المبادئ الأيدلوجيةوالأفكار الدينية هي التي قد تحكم سياسات هذه التيارات بما قد يؤكد صدامات داخلية أو حتى خارجية تجاه بعض القضايا الإقليمية .

ويرى الباحثمايكل ميلشتاين المتخصص بشؤون الشرق الأوسط انه من الصعب التحكم بمستقبل المنطقة كون أن حالات التغيير لم تكمل بعد وان هذه الظواهر أخذه بالتطور وهو بالوقت نفسه يحذر من مستقبل متوتر للمنطقة ويرى بان القضايا الأساسية التي بدأت بسببها الثورات قد تنتهي بالمستقبل إلى قضايا أخرى ثانية،فالديمقراطية كانت هي الأساس التي نادت بها الشعوب للتغيير ويرى الباحث أن مطلب الديمقراطية انتهى بتولي الإسلاميون للسلطة وهو قد يعكس حالة من عدم القبول الشعبي ( مصر مثلاً )، فضلا عن أن الديمقراطية والمطالبة بتحقيقها، فقد تكون الصراعات الطائفية مسبب لحدوث ثورات ومطالبات بالتغيير مما يدفع المنطقة بصراع متنامي[٣٤] .

يتفق معظم الباحثين أن مستقبل المنطقة سيشهد حالة جديدة من التشكيل وهذا التشكيل سيساهمبروز قوى جديدة وتحول في سياساتها الخارجية وان تحول في المصالح والأهداف سيظهر في المنطقة والاتفاق العام لمنظور المستقبل أن قوى خارجية ستتدخل بقوة لتشكيل المنطقة وفق مصالحها ومعادلة أيجاد حلفاء جدد ، ولكن لابد من الإشارةإلىأن الهدف العام لكل هذه التحولات يكمن في التحكم بعمليات التحول وضبط الصراعات والنزاعات بما يخدم مصالح الدول الفاعلة مع الإبقاء على فكرة التحول الديمقراطي لفرض نوع من الاستقرار، وقد تشهد المنطقة صيغ من التحالف الجديد وفق آلية التعاون بين الدول وفقاً لمصالحها .

**الخاتمة:-**

يمكن القول بأن الحراك العربي احدث تحولاً كبير على المستوى الداخلي للدول وخارجياً فهي أكدت بطلان مقولةإن منطقة الشرق الأوسط مستثنية من التحول الديمقراطي و بالوقت نفسهأثبتت فرضية أساسيةإن الشعوب العربية هي وحدها من يقرر طبيعتها السياسية والاجتماعية ومع ذلك فأن هذه الثورات تركت وستترك اثأر على النظام الإقليمي كونها حاصلة فيه وجزء منه ولذلك يمكن رصد التحولات الداخلية لدول التغيير وبروز ظواهر سياسية واجتماعية جديدة جلبتها الثورة لدولهم وكذلك أثرت هذه الثورات على طبيعة الاستقرار الإقليميوأفسحت المجال للدول الإقليمية الفاعلة لبناء دور إقليمي موظفة بذلك حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة،ألاأنما يمكن التأكد منه بان هذه الثورات سوف تترك اثر على مستقبل المنطقة مع الإقرار بصعوبة استشراف هذا المستقبل والسبب بذلك يعود كون أن الظاهرة لم تكتمل بعد وان المتغيرات المؤثرة فيها متعددة ولكن يميل اغلب الباحثين إلىأن مستقبل المنطقة سيشهد تطوراً قد يكون على الأغلب فيه حالة من عدم الاستقرار تنتج عنه بروز أشكال وظواهر جديدة ستحدد معالمها في ضوء كل دوله وكذلك طبيعة التوجهات الداخلية و الإقليمية والدولية للتعامل مع هذا التغيير .

الهوامش:-

١. د. مجيد عبد السلام ، ماذا بعد الثورات ، إدارة الصراعات الداخلية من المنطقة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٩) ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٦ .

٢. ماريا اوتاوي ومروان المعشر ، الأنظمة الملكية العربية ، فرص الإصلاح لما تحقق بعد، أوراق كارينجي ، مركز كارنيجي للشرق الأوسط ، بيروت ، ٢٠١١، ص٣ .

٣. أبو بكر الدسوقي ، الثورات العربية ، لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٨) ، القاهرة ، ابريل ٢٠١٢ ، ص٥٠ .

٤. د.نصر محمد عارف ، النفق الانتقالي ، المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٥٢ .

٥. جان بير فيلو ، الدروس العشرة ، الثورات العربية من الانتفاضة إلى الديمقراطية . شبكة المعلومات الدولية www.rcssmideast.org

٦. د. عصام عيد الشافي ، معضلة الثورات ، خريطة التوترات الطائفية في دول الربيع العربي . شبكة المعلومات الدولية . www.rcssmideast.org

٧. احمد يوسف احمد ، النظام العربي وتحديات عام جديد . شبكة المعلومات الدولية . www.ecssr.ac.ae

٨. د.سمير رضوان ، ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ص٦٨-٦٩ .

٩. بول سالم ، الربيع العربي من منظور عالمي ، استنتاجات ، تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم. شبكة المعلومات الدولية . www.carnegei-mec.org

١٠. مالك عوني، محاولة أولية للاقتراب من إبعاد الصعود الإسلامي ومالأته، تحولات إستراتيجية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٣ .

١١. خليل حسين ، الإسلاميون والسلطة في الوطن العربي ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد (١٤١) ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص٢٦-٢٧ .

١٢. د.نادية مصطفى ، بين فقه الواقع وفقه التاريخ ، حالة الصعود الإسلامي في ظل الثورات العربية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٨٨ ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص٥ .

١٣. د. كمال السعيد ، تحت التشكيل ، خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد١٨٨ ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص١١ .

١٤. محاضرة ، تفسير الربيع العربي ، معهد بروكنغز ، الثلاثاء ١٣-كانون الأول -٢٠١١ ، واشنطن ٢٠٠١ .

١٥. نواف بن عبد الرحمن ، الإسلاميون وربيع الثورات ، الممارسة المنتجة للأفكار ، سلسلة دراسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ٢٠١٢ ، ص ص١٠-١١ .

١٦. محاضرة ، تفسير الربيع العربي ، مصدر سبق ذكره ، بلا .

١٧. خليل حسين . الإسلاميون والسلطة ، ..... مصدر سبق ذكره ، ص٣١ .

١٨. د.كمال السعيد ، تحت التشكيل ....، مصدر سبق ذكره ، ص ص١١-١٦ .

١٩. لطفي حاتم ، نظم الشرعية القبائلية والتغيرات الإقليمية ، شبكة المعلومات الدولية ، www.al-nnas.com .

٢٠. كارن أبو الخير ، دور الشبكات في شكل النظم الإقليمية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٨٩ ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ص٦٨-٦٩ .

٢١. د.محمد السعيد إدريس ، موقف الفاعلين الإقليمين غير العرب تجاه الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٩، القاهرة ٢٠١٢ ، ص٨٠ .

٢٢. المصدر السابق نفسه ، ص٧٩ .

٢٣. فراس ابو هلال ، إيران والثورات العربية ، الموقف والتداعيات ، سلسلة تقيم حاله ، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، الدوحة ، ٢٠١١ ، ص ص١١-١٢ .

٢٤. د.بهاء السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، بغداد ٢٠١٢ ، ص ص١٦٣-١٦٥ .

٢٥. صالح النعامي ، إسرائيل و فزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية ، سلسلة تقييم حاله ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ٢٠١١ ، ص ص٧-٩ .

٢٦. أحمد يوسف احمد ، النظام العربي وتحديات النظام الإقليمي الجديد ، شبكة المعلومات الدولية ، www.ecssr.ac.ae .

٢٧. عبد المحسن هلال ، الربيع العربي والفوضى الخلاقة ، شبكة المعلومات الدولية ، www.arabsfordemocracy.org.

٢٨. د. عبد الخالق عبدا لله ، الربيع العربي : وجهة نظر من الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩١ ، بيروت ٢٠١١ ، ص١٢٣ .

٢٩. د. يسار القطارنه ، حاله خاصة : كيف تدير قطر علاقاتها الإقليمية ؟ ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ص٢٩-٣١ .

٣٠. د.عبد الخالق عبدا لله ، الربيع العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٢٢-١٢٣ .

٣١. سنيان اولغن وآخرون ، النظام الناشئ في الشرق الأوسط ، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي ، بيروت ٢٠١٢ ، ص١٣ .

٣٢. سامح راشد ، أحياء الإقليمية ، سباقات جديدة للتفاعل الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٨٩ ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ص٩٨-٩٩ .

٣٣. د.سامح عباس ، قراءة في المشهد العربي . انقسام ، فتنة ، ثورة . شبكة المعلومات الدولية ، www.islamstory.com .

٣٤. مايكل ميلشتاين ، شرق أوسط قديم جديد ، التطورات الجارية وانقساماتها على إسرائيل ، ترجمات الزيتونة ، العدد ٦٧ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ٢٠١١ ، ص ص٣٠-٣٣ .